وقف أمام الوضع الاقتصادي والخدمي واتخذ عدداً من القرارات

مجلس الوزراء: تخصيص جلسة استثنائية لمناقشة وضع الكهرباء وتقييم مستوى الأداء

الإشادة بما تحقق في ضبط عدد من الخلايا المرتبطة بمليشيا الحوثي والتنظيمات الإرهابية المتخادمة معها

استنكار الجريمة النكراء التي ارتكبتها مليشيا الحوثي الإرهابية بتصفية الشيخ صالح حنتوس

استعراض التقرير المقدم من مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العميد عبدالله الأحمدي والموافقة على إنشاء مركز معلوماتي يربط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفروعها بالمحافظات

مناقشة تقرير وزير الإدارة المحلية عن مستوى تحصيل الموارد المالية الذاتية للعام المالي 2024م على مستوى المحافظات المحررة

عدن / سبأ:

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري، أمس ، بالعاصمة المؤقتة عدن، برئاسة رئيس الوزراء سالم صالح بن بريك، امام عدد من الملفات والقضايا وفي مقدمتها الوضع الاقتصادي والخدمي وتعزيز الاستجابة الحكومية المسؤولة لاحتياجات المواطنين وفق الأولويات العاجلة، إضافة الى الجاهزية لمعركة استكمال استعادة مؤسسات الدولة وانهاء الانقلاب الحوثي.

وتداول أعضاء المجلس النقاش حول الأدوار التكاملية لمؤسسات الدولة والتدخلات العاجلة المطلوبة للسيطرة على أسعار صرف العملة الوطنية وانعكاساتها الخطيرة على معيشة وحياة المواطنين، والعمل بشكل منسق بين السياسة النقدية والمالية، إضافة الى مقترحات يمكن تنفيذها لتصحيح مسار الاقتصاد الوطني، ومن بينها مكافحة الفساد وتعزيز الإيرادات وترشيد النفقات.. وأقر بهذا الخصوص عقد اجتماع استثنائي للوقوف على جوانب التنسيق والتكامل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ووقف تراجع العملة الوطنية، والايفاء بالالتزامات الحتمية وبينها انتظام رواتب موظفي الدولة والخدمات الأساسية.

كما أقر المجلس تخصيص جلسة استثنائية لمناقشة وضع الكهرباء في مختلف الجوانب وتقييم مستوى الأداء في قطاع التوليد والنقل والتوزيع، وكميات الوقود المطلوبة ومقترحات توفيرها، والبدائل الممكنة لمعالجة التحديات الطارئة، واتخاذ القرارات والحلول العملية العاجلة لتخفيف معاناة المواطنين خاصة خلال موسم الصيف.

وفي مستهل الجلسة، قدم دولة رئيس الوزراء، ايجازا شاملا لأعضاء المجلس حول التطورات المستجدة على الساحة الوطنية سياسيا وعسكريا وامنيا واقتصاديا وخدميا، والدور المعول على الحكومة وأجهزة الدولة ومؤسساتها والسلطات المحلية في هذا الظرف الاستثنائي لتجاوز التحديات المصيرية والقيام بواجباتها ومسؤولياتها على الوجه الأمثل.. بالواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.. منوها بما تحظى به الحكومة من دعم كامل من مجلس القيادة الرئاسي والبرلمان والمكونات السياسية والوطنية، للنهوض بمسؤوليتها والعمل بشكل تكاملي ومنسق لتجاوز تحديات المرحلة الراهنة، بما في ذلك استعادة مصادر الدخل وتنويع والوصول الى الموارد السيادية، وتعزيز الثقة مع مجتمع المانحين والاشقاء والأصدقاء لتقديم دعم عاجل للحيلولة دون مزيد من تدهور الوضع الاقتصادي.

وتطرق رئيس الوزراء، الى نتائج اجتماعه بالمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن، وموقف القيادة السياسية والحكومة الثابت تجاه السلام المستند على المرجعيات الثلاث، وإدراك المجتمع الدولي لخطورة مليشيا الحوثي الإرهابية كأحد أذرع النظام الإيراني لتهديد السلم والامن الدوليين.. مجددا التزام الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي بتحقيق تطلعات الشعب اليمني والوفاء لتضحياتهم في استكمال استعادة مؤسسات الدولة سلما او حربا.

كما أشاد بما تحقق في ضبط عدد من الخلايا المرتبطة بمليشيا الحوثي والتنظيمات الارهابية المتخادمة معها، واحباط مخططاتها التخريبية.. موجها المؤسسة العسكرية والأمنية بالمزيد من الجاهزية واليقظة العالية لردع التهديدات الإرهابية، وحماية السكينة العامة ومصالح المواطنين، وملاحقة العناصر الفارة من وجه العدالة، وانهاء عبث المليشيات الحوثية وجرائمها المرتكبة بحق اليمنيين.

واستنكر مجلس الوزراء، الجريمة النكراء التي ارتكبتها مليشيا الحوثي الإرهابية بتصفية الشيخ صالح حنتوس وحفيده حمزة، بعد حصار واستهداف منزله في مديرية السلفية بمحافظة ريمة، والتي تذكر بالسجل الأسود للمليشيات في التنكيل بالمواطنين وارهابهم كسلوك انتقامي ثابت في نهجها ومشروعها الامامي الكهنوتي.. مؤكدا ان جرائم مليشيا الحوثي وانتهاكاتها السافرة بحق اليمنيين الرافضين لمشروعها القمعي والطائفي لن تمر دون محاسبة وعقاب.

واستعرض مجلس الوزراء التقرير المقدم من مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العميد عبدالله الاحمدي، والذي تضمن عرضا شاملا لواقع المخدرات في الجمهورية اليمنية والجهود الأمنية لمحاربتها، والضبطيات التي تمت خلال الفترة الماضية، والتحديات والمعوقات القائمة ومقترحات تجاوزها بما يؤدي الى تعزيز جهود مواجهة تحدي انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية وتهريبها، لحماية المجتمع من خطر هذ الآفة.

وأكد المجلس دعمه الكامل للإدارة العامة لمكافحة المخدرات للقيام بواجباتها ، وتعزيز التنسيق بين الأجهزة المعنية بالمكافحة، والسلطة القضائية وتطبيق القوانين الرادعة في مجال المخدرات وتجارتها وتعاطيها ونقلها، وكذا تفعيل الجوانب الإعلامية والمنابر التنويرية والارشادية للتحذير والتعريف والتثقيف المجتمعي ضد المخدرات، وحماية الأجيال منها.. لافتا الى الترابط بين مليشيا الحوثي وانتشار المخدرات التي تستخدمها لتمويل أنشطتها الإرهابية وصناعة الفوضى في المجتمع وتهديد الامن والاستقرار المحلي والإقليمي.

وشدد مجلس الوزراء على المسؤولية الجماعية والتكاملية في التصدي لهذه الظاهرة العابرة للحدود والتي تهدد كيان المجتمع وسلامة شبابه واستقرار الوطن، وضرورة رسم سياسة متكاملة تستند إلى الوقاية والمعالجة والملاحقة القضائية بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية .. مقدما الشكر والتقدير لجميع الضباط والمنتسبين والعاملين في مكافحة المخدرات والأجهزة الدفاعية والأمنية وكل من أسهم ويسهم في هذه المعركة الصامتة التي لا تقل خطورة عن معركة انهاء الانقلاب واستئصال الإرهاب.

وأقر المجلس مراجعة التوصيات والمقترحات الواردة في تقرير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، واتخاذ ما يلزم لتقوية قدراتها للقيام بالمسؤوليات المناطة بها، بما في ذلك رفع موازنتها التشغيلية وانشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار والاستعمال غير المشروعين للمخدرات والمؤثرات العقلية، إضافة الى تعزيز فروع الإدارة بالمحافظات بالإمكانيات اللازمة، وانشاء مصحات ومراكز صحية لمعالجة مدمني المخدرات، ورفع كفاءة قوات خفر السواحل لمواجهة التهريب.

ووافق المجلس على انشاء مركز معلوماتي يربط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفروعها بالمحافظات.. مؤكدا على رفع مستوى التعاون والتنسيق بين الجهات الأمنية والعسكرية المختلفة وخاصة في تبادل المعلومات وسرعة الاستجابة العملياتية، وتفعيل قنوات التواصل والتعاون العربي والإقليمي والدولي في مجال مكافحة المخدرات.

وناقش مجلس الوزراء، تقرير وزير الإدارة المحلية عن مستوى تحصيل الموارد المالية الذاتية للسلطة المحلية (محلي- مشترك) للعام المالي 2024م على مستوى المحافظات المحررة.. وأكد بهذا الخصوص على السلطات المحلية بذل مزيد من الجهود لتعزيز الموارد العامة، وتصحيح جوانب الاختلالات في تحصيل وتنمية الإيرادات، وتفعيل أدوات الرقابة والشفافية وضبط النفقات.

وشدد المجلس على أهمية اضطلاع السلطات المحلية بمسؤولياتها في تحسين الأداء المالي والإداري، وضمان توجيه الموارد نحو الأولويات الخدمية والتنموية، بما يسهم في التخفيف من معاناة المواطنين وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى المحلي والوطني.. لافتا الى ان الحكومة وبتوجيهات من مجلس القيادة الرئاسي، تعمل على تهيئة الظروف الممكنة لتمكين السلطات المحلية من أداء مهامها بكفاءة، وستواصل دعمها الكامل لكل الجهود الجادة الهادفة إلى تحسين الموارد الذاتية، والحد من الفساد، ورفع كفاءة الإنفاق العام.

وزارة الأوقاف والإرشاد تنعى الشهيد صالح حنتوس

عدن / سبأ:

نعت وزارة الأوقاف والإرشاد، معلم القرآن الكريم الشيخ صالح حنتوس، الذي استشهد في جريمة غادرة ارتكبتها مليشيات الحوثي الإرهابية، بعد حصار استمرّ لعدة ساعات وهجوم مسلح بمختلف الأسلحة استهدف منزله ومسجده في مديرية السلفية بمحافظة ريمة.

وذكر بيان النعي، ان الشهيد الذي ناهز السبعين عاماً، كرّس حياته لتعليم كتاب الله، وتربية الأجيال، والإصلاح بين الناس، وكان رمزًا للخير والتقوى، وعلمًا في ميدان الدعوة والتوجيه.

وقال البيان «ان الشهيد لم يسلم من بطش الميليشيات الحوثية المجرمة، حيث تعرض طيلة الفترة الماضية لشتى صنوف التضييق والابتزاز، حتى ختم الله حياته شهيدًا، وروّعت أسرته واستشهد بعض أقاربه، في جريمة نكراء هزت الضمير الإنساني، وأضافت دليلاً آخر على همجية مليشيا الحوثي الطائفية الإرهابية وعدائها الواضح والصريح للقرآن وأهله».

واضاف البيان «إن هذه الجريمة البشعة تؤكد مجددًا الوجه الحقيقي لهذه الجماعة التي لا تراعي حرمة لدين، ولا لبيوت الله، ولا توقّر العلماء والدعاة، بل تجعلهم في طليعة أهدافها، في محاولة يائسة لإسكات كل صوت حر، وتفريغ المجتمع من المصلحين، وبث الرعب في النفوس، ومحاولة تطويع اليمنيين لمشروعها الطائفي الدخيل بالإرهاب والعنف».

وأكد البيان أن هذه الجرائم لن تسقط بالتقادم وسيتم محاسبة كل المتورطين فيها، وأنه مهما أمعنت مليشيات الإرهاب والموت في القتل والجريمة واستهداف رموز المجتمع من المصلحين والعلماء ورواد الخير فلن يزيدهم ذلك إلا إصرارًا على أداء رسالتهم العظيمة، والوقوف صفًا واحدًا في وجه مشروعها الطائفي السلالي المتطرف.

وعبرت الوزارة في بيانها عن خالص العزاء والمواساة لذوي الفقيد وكل أبناء ريمة وأحرار اليمن بهذا المصاب الجلل.. سائلة الله تعالى أن يتقبل الشيخ صالح حنتوس في الشهداء، وأن يرفع درجته في عليين، وأن يلهم أهله وطلابه ومحبيه الصبر والسلوان.

منظمة حقوقية توثق تفجير مليشيات الحوثي الإرهابية (1232) منزلاً ومنشأة عامة وخاصة

عدن / سبأ:

وثقت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، قيام مليشيات الحوثي الارهابية المدعومة من النظام الايراني، بتفجير (1232) منزلاً ومنشأة عامة وخاصة في (17) محافظة خلال الفترة من سبتمبر 2014م حتى 1 مارس 2025م.

واضحت الشبكة في تقرير لها، ان المليشيات الحوثية تورطت بتفجير (1232) ممتلكا خاصا ومنشأة عامة بينها (987) منزلاً سكنياً و(76) مسجداً وداراً للقرآن، و(39) مدرسة ومرفقاً تعليميا، و(37) مركزاً ومحلا تجاريا، و(63) مزرعة وبئر ماء، و(18) مقراً حزبيا، و(29) مبنى حكومياً، و(9) مرافق صحية، و(4) معالم اثرية، و(156) جسراً وطرقات عامة.

واشار التقرير الى ان المليشيات الحوثية صعّدت جرائمها وانتهاكاتها بحق المدنيين من قتل وتهجير وتفجير للمنازل، واعتدت على القرى والعزل في مختلف المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرتها، امتداداً لمسلسل الإرهاب المتجذر الذي تمارسه منذ الانقلاب، ضمن محاولاتها كسر إرادة اليمنيين واخضاعهم لمشروعها الانقلابي وأفكارها المتطرفة المستوردة من إيران.

واكدت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، أن جرائم تفجير المنازل تعكس الوجه الحقيقي للمليشيات الحوثية التي دأبت على ارتكاب جرائم التصفية والقتل خارج نطاق القانون بحق الأبرياء، في تحد سافر لكل القوانين الدولية والمواثيق الإنسانية.

ودعت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومبعوثه الخاص ومنظمات حقوق الإنسان إلى إدانة صريحة لهذه الجرائم النكراء.. مطالبة بتحرك جاد لحماية المدنيين ودور العبادة والمؤسسات التعليمية من الاستهدافات الحوثية الممنهجة.